

مهمة ٦ لمقرر مهارات بحثية ١

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي
تحت إشراف د/ مرفت محمد

مهمة ٦



عنوان البحث

المسؤولية المدنية في عمليات البورصة

المهمة المطلوبة



في ضوء دراستك لمتغيرات الدراسة، اعرض لفروض واهداف البحث العلمي لإحدى الدراسات، ثم حدد بتلك الفروض أي المتغيرات كان مستقلا وايها كان تابعا، وأيها كان وسيطا ان وجد.

أولاً فروض البحث:

تقوم الفروض على مجموعة من العلاقات بين المتغيرات، ومنها:

١. الفرض الأول: القواعد العامة للمسؤولية المدنية غير كافية لمعالجة جميع جوانب المسؤولية الناشئة عن عمليات البورصة.
٢. الفرض الثاني: شركات الوساطة المالية تتحمل مسؤولية مباشرة تجاه المستثمرين عند الإخلال بالتزاماتها القانونية والمهنية.
٣. الفرض الثالث: الشركات المدرجة في البورصة مسؤولة مدنياً عن تقديم معلومات غير دقيقة أو مضللة تؤثر على قرارات المستثمرين.
٤. الفرض الرابع: وجود إطار قانوني واضح ومتطور يساهم في تقليل النزاعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية في عمليات البورصة.
٥. الفرض الخامس: تعزيز دور الهيئات الرقابية والتشريعية يساهم في تحسين الشفافية وتقليل المخاطر في سوق الأوراق المالية.

ثانياً أهداف البحث:

١. تحليل الإطار القانوني للمسؤولية المدنية في عمليات البورصة، ومدى كفاية القواعد العامة في معالجة النزاعات.
٢. تحديد المسؤوليات القانونية لشركات الوساطة المالية والشركات المدرجة، ودورها في حماية حقوق المستثمرين.
٣. تقييم أثر نشر المعلومات المضللة من قبل الشركات المدرجة في البورصة على قرارات المستثمرين.
٤. اقتراح إصلاحات قانونية لتعزيز الشفافية وحماية المستثمرين في أسواق الأوراق المالية.
٥. دراسة دور الهيئات الرقابية في تحسين كفاءة السوق والحد من التجاوزات القانونية.

ثالثاً تحديد المتغيرات بالنسبة للفروض:

الفرض الأول:

- المتغير المستقل: القواعد العامة للمسؤولية المدنية.
- المتغير التابع: كفاية هذه القواعد لمعالجة جميع جوانب المسؤولية الناشئة عن عمليات البورصة.

الفرض الثاني:

- المتغير المستقل: إخلال شركات الوساطة المالية بالتزاماتها القانونية والمهنية.
- المتغير التابع: تحمل شركات الوساطة المالية مسؤولية مباشرة تجاه المستثمرين.

الفرض الثالث:

- المتغير المستقل: تقديم الشركات المدرجة في البورصة معلومات غير دقيقة أو مضللة.
- المتغير التابع: تأثير ذلك على قرارات المستثمرين.

الفرض الرابع:

- المتغير المستقل: وجود إطار قانوني واضح ومتطور.
- المتغير التابع: تقليل النزاعات المتعلقة بالمسؤولية المدنية في عمليات البورصة.

الفرض الخامس:

- المتغير المستقل: تعزيز دور الهيئات الرقابية والتشريعية.
- المتغير التابع: تحسين الشفافية وتقليل المخاطر في سوق الأوراق المالية.

في هذه الفرضيات، لا يوجد متغير وسيط صريح، ولكن يمكن افتراضه في بعض الحالات، مثل دور التشريعات التنظيمية كوسيط بين تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر.

الخاتمة:

يتضح من تحليل الفروض أن المسؤولية المدنية في عمليات البورصة تتأثر بعدة متغيرات مترابطة، حيث تمثل القواعد القانونية والإجراءات التنظيمية المتغيرات المستقلة، بينما تتمثل النتائج المترتبة على ذلك، مثل كفاية القوانين أو تأثير المعلومات على المستثمرين، في المتغيرات التابعة. كما أن بعض العوامل التنظيمية والرقابية قد تعمل كمتغيرات وسيطة تؤثر على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وهذا يؤكد أهمية تطوير الأطر القانونية والرقابية لضمان عدالة وشفافية السوق المالية.



Thank You